الديناميكية الحضرية في المجال الموريتاني: النشأة والمسار

محمد الأمين ولد محمدن
طالب دكتوراه: مكونة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

الملخص

يعالج هذا المقال موضوع: **الديناميكية الحضرية في المجال الموريتاني: النشأة والمسار**، ويشتمل على محورين تناول الأول منهما: نشأة ومسار المجالات الحضرية في موريتانيا، في حين عالج المحور الثاني: العوامل المؤثرة في ديناميكية المجالات الحضرية في موريتانيا، هذا إضافة إلى مقدمة وخاتمة ضمت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة والحلول التي من شأنها تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعاني منها تهيئة المجال والتنمية الحضرية.

ففي المحور الأول وجدنا بأن مسار الديناميكية الحضرية في المجال الموريتاني مرّ بثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الاستعمار، ومرحلة المدن الفرنسية، ثم مرحلة المدن في عهد الدولة الحديثة. وفي المحور الثاني عرجنا على العوامل المؤثرة في ديناميكية المجالات الحضرية في موريتانيا ووجدنا بأن هذه العوامل منها ما هو طبيعي (الجفاف والتصحر)، ومنها ما هو بشري (عجز خطط التنمية الاقتصادية عن تحقيق أهدافها، محاور الاتصال، وجود الخدمات الأساسية...).

الكلمات المفاتيح: الديناميكية، المجال، المدينة، السكان.

مقدمة

تؤثر ظاهرة النمو الحضري في شكل المدينة ومورفولوجيتها والوظائف الحضرية فيها، فالمدينة كيان مادي وموضوعي واجتماعي؛ حيث تجذب وتستقبل السكان وتشْبع حاجياتهم بفضل إنتاجها وخِدماتها، فهي المكان الذي تتم فيه الاتصالات المختلفة.

وفي هذا السياق، فقد شهدت جل دول العالم الثالث نموا حضريا سريعا نجمت عنه عدة أزمات مثل: عدم القدرة على التحكم في تسيير نظامها الحضري، وعدم تحمل الضغط المتزايد جراء النمو السكاني المستمر والمتضاعف، وتشبّع المجال بتركز السكنات والتجهيزات والمرافق العمومية والنشاطات في المدن التي استقطبت أعدادا كبيرة من السكان بهدف العمل ثم الاستقرار؛ مما أدى إلى ظهور حركات هجرة تصاعدية وتنازلية حسب درجة استقطاب الإقليم.

ويمثل تزايد وتيرة النمو الحضري والزيادة السريعة في أحجام المدن سمة بارزة في البلدان النامية، في الوقت الذي يشهد فيه الوسط الريفي أزمات خطيرة تجسدها تيارات الهجرة نحو المدن وتراجع الأنشطة الاقتصادية بفعل موجات الجفاف المتعاقبة التي أدت إلى تدمير المنظومة البيئية التي كان يعتمد عليها سكان الأرياف.

وهكذا، فقد شهدت موريتانيا مسلسلا حضريا متسارعا جسّدته شبكة حضرية ناشئة في معظمها، رغم قدَم بعض المدن التي لعبت دورا أساسيا في المبادلات التجارية باعتبارها مراكز جذب هامة ونقاط عبور أساسية للمنتوجات والبضائع من شمال إفريقيا باتجاه الإمبراطوريات السودانية الموجودة في غربها، إلا أن انهيار التجارة الصحراوية وتحوّل المسار نحو الشواطئ الأطلسية ونهر السنغال أدى إلى تراجع دور المدُن الصحراوية وفتح المجال أمام تنامي المراكز العسكرية التي أنشأها المحتل الفرنسي لبسط نفوذه على كامل التراب الوطني.

وقد كانت لحركية التمدين انعكاسات جمة على مختلف الأصعدة؛ حيث نتج عنها زيادة مطّردة لأعداد السكان في المراكز الحضرية والريف المستقر، وتراجع مستمر للبدو الرحل الذين يعتمدون في حياتهم على الرعي وما يتطلبه من تنقل؛ إلا أن التغيرات السوسيومجالية التي طرأت خلال العقود الأخيرة أدت إلى تداعي ركائز هذه الحياة، فوجد هؤلاء السكان أنفسهم أمام خيارين: إما الهجرة إلى المدن بحثا عن مصدر عيش جديد، وإما التجمع والتكتل حول نقاط المياه أو على جنبات المحاور الطرقية.

وهكذا، بدأ سكان المنطقة يهجرون حياة البداوة والترحال، ويتجهون إلى حياة المدن والاستقرار، فتجمعوا في المراكز الحضرية أو في مراكز صغيرة بالريف المستقر تحت تأثير الهجرة؛ فتحول المجتمع من مجتمع يغلب عليه الرّحل إلى مجتمع يغلب عليه المستقرون.

وقد حدثت كل هذه التغيرات دون أن تكون التهيئة الحضرية قد عرفت طريقها إلى المراكز الحضرية؛ مما أضاف تعقيدات جديدة إلى واقعها الأصلي الذي لم يضع أصحابه في الحسبان انعكاسات النمو الحضري على السكان وتوزيعهم عبر المجال.

1. إشكالية البحث:

عرفت معظم المدن الموريتانية ديناميكية حضرية معتبرة في السنوات الأخيرة بفضل وظائفها الاقتصادية والصحية والتعليمية والأمنية التي جعلتها تستقطب السكان، وقد لازم هذا النمو السكاني توسع عمراني عشوائي، ناجم عن تأخر إنجاز مشاريع التهيئة الحضرية التي تحتاج إليها المجالات الحضرية عامة.

ولم تستطع السياسات التي انتهجتها الحكومة والفاعلون المحليون في تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعاني منها التنمية الحضرية، نظرا لضعف تدخلات الدولة وضعف الإمكانيات المرصودة لهذه المجالات الحضرية، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا المقال، والتي يمكن صياغتها من خلال السؤالين الإشكاليين التاليين: كيف نشأت وتطورت المجالات الحضرية في موريتانيا؟ وما العوامل التي أثرت في دينامية هذه المجالات الحضرية وأدت إلى توسعها؟

2. فرضيات البحث:

تعتبر الفرضية من أهم عناصر البحث العلمي؛ إذ تقدم مجموعة من التوقعات التي تقدّم تفسيرات مؤقتة لإشكالية البحث، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية سننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- المجالات الحضرية ذات نشأة مختلفة، وقد تطورت هذه المجالات دون أن يصاحب ذلك التطور عملية تهيئة ولم تُوضع لها مخططات عمرانية.
- أثرت عوامل عديدة في دينامية المجالات الحضرية وأدت هذه العوامل إلى توسع هذه المجالات.

3. منهجية الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في الدراسات الجغرافية والمعايير الابستمولوجية التي تتأسس عليها، باختلاف الظاهرة أو الظواهر المعالجة، وقد نجم عن هذا الاختلاف من جهة، تعدد المناهج العلمية (المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج الإحصائي.....)، ومن جهة أخرى تتنوع الخطوات والأساليب والتقنيات التي تُوظف في المراحل المختلفة من طرق أو مناهج البحث.

وبما أن لكل دراسة مناهجها الخاصة بها، فإن هذه الدراسة ستتم من خلال الاعتماد على المنهج العلمي الوصفي والتحليلي، الذي يستخدم في الغالب مقاربات جغرافية تهتم بالعلاقة بين الظواهر وتوزيعها المجالي وتطورها وتأثير بعضها على بعض، وكذلك الاهتمام بالبنيات والأشكال التي تتخذها تلك الظواهر في ظروف معينة؛ كما سيكون للمقاربات التاريخية والكمية والاجتماعية والاقتصادية حضور في مواقع مختلفة من هذا العمل.

4. المفاهيم المؤطرة للدراسة:

تعتبر مرحلة تحديد المفاهيم من أهم مراحل البحث العلمي، والهدف منها تحديد المفاهيم المؤطرة للدراسة تجنبا لأي التباس في الفهم، وسنقتصر على دراسة المفاهيم الآتية: الديناميكية والمجال، والمدينة.

✪ **مفهوم الديناميكية:** إن مفهوم الديناميكية مشتق من العلوم الفيزيائية ويقصد بها:" النشاط والحركة المستمرة والتطور". وقد أصبح هذا المفهوم متداولا في حقل العلوم الإنسانية عامة[1] والجغرافيا الحضرية بصفة خاصة، والتي نجد أن الدينامية الحضرية فيها تشمل عدة أبعاد منها: أن الدينامية المجالية بمفهومها الواسع تعني كل تطور يهم المجال والبعد المجالي[2]. أما Paul Robert فيعتبر أن الدينامية كفرع ميكانيكي يهتم بدراسة العلاقات التفاعلية بين العناصر المحركة تحت قوة داخلية وأخرى خارجية[3]. أما الدكتور المختار الأكحل فيعرف الدينامية بأنها:" التحول والانتقال من حالة إلى أخرى في هيئة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية؛ مما يقتضي مجالا يتحرك فيه وزمانا ينجز فيه ذلك التحول والانتقال؛ ومن ثم فإن الدينامية في العلوم الاجتماعية صيرورة لها بداية ومراحل تطور تعتبر الفترة الراهنة إحداها وتؤشر لتوجهات التطور المستقبلي[4].

وتنقسم الديناميكية إلى ديناميكية حضرية ومجالية وترابية، وسنضرب الصفح هنا عن الصنفين الأخيرين ثم نعطي تعريفا للديناميكية الحضرية؛ التي يرتبط مفهومها بالتحولات التي تعرفها المجالات الحضرية في بعدها الديمغرافي والعمراني، وتأثير ذلك على المجال في سياقه التاريخي والجغرافي؛ أي أن الدينامية الحضرية لها ارتباط وثيق بمكونات الظاهرة الحضرية سواء على المستوى الكمي أو الكيفي أو الإداري[5].

✪ **مفهوم المجال:** من خلال إلقاء نظرة على القواميس الجغرافية نجد أن أغلب هذه القواميس لم تعرف كلمة المجال، وقد رأى" ابيار جوج" أنه ينبغي أن تعرف هذه الكلمة باعتبار أن علم المجال الجغرافي يعتبر موضوع الجغرافيا ذاتها. وقد عرف **الأستاذ عمر بلهادي** المجال الجغرافي بمعناه العام بأنه:" مساحة من الأرض ذات امتداد ولها حدود معروفة[6]". ومن خلال تتبعنا لآراء الجغرافيين حول مفهوم

---

[1] – في علم الاجتماع فإن الديناميكية هي مصدر حركة المجتمع وتحوله ومبعث تطوره وتقدمه.

[2] – العزيز البقالي، دينامية المشهد الحضري لمدينة وادي زم، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة السلطان مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 211-2012، ص: 24.

[3]– Paul Robert, dictionnaire de la langue française, deuxième édition, p 28.

[4]– المختار الأكحل، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية؛ هضبة بن سليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2004، ص: 9.

[5] – مصطفى الشويكي، مستقبل الدار البيضاء بين تعدد النماذج ووحدة المشروع في أفق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 58-60.

[6]– Belhedi A. Repère pour l'analyse de l'Espace, 1984, p 403.

المجال وجدنا بأنها متعددة، ورغم ذلك فإنه يمكن تحديده على أساس بعدين أساسيين هما: الحيز المكاني والحجم[1].

✪ **مفهوم المدينة:** يعتبر مفهوم المدينة[2] من المفاهيم المعقدة؛ نظرا لتعدد التخصصات التي تناولت هذا المفهوم، لكنها تكاد تجمع على أن المدينة ارتبطت نشأتها باستقرار الإنسان، وعكس نموها وتطورها أسلوبه في العيش وطريقته في الحياة وعلاقته بالآخرين؛ وهذا ما يجعل المدينة من خلال وظيفتها ونشاطها تتجاوز كونها مجالا عمرانيا لتصبح كائنا اجتماعيا متفاعلا[3].

وهنالك من يتجاوز المفهوم العمراني والمجالي للمدينة إلى ما هو أعمق وأشمل، حيث يعتبر" جوردن إست" المدينة بأنها: "المظهر المعبر في ثورة حضارية كبرى على مسيرة التطور البشري تهدف إلى تكريس المظهر الملموس للجانب الحضري المنظم والمعبر عن إدراك الإنسان لمتطلبات الحياة الاجتماعية وشروطها[4]. ويعرف علي لبيب وآخرون في قاموس الجغرافيا (عربي–فرنسي–إنجليزي) المدينة بأنها: "تجمع عمراني، مهيكل ومتجانس، يكون جماعيا مكونا وحدة حشرية، تكثر وتنتظم فيه المباني والمسالك، كما تزدحم فيه الحركة والأنشطة الحضرية كالتجارة والصناعة والخدمات الأخرى. عموما، فإن المدينة ظاهرة مركبة ومعقدة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وفي هذا السياق، لم تعرف المُدن الموريتانية في العهد الحديث تعريفا ثابتا، ذلك أن المتتبع للإحصاءات والمسوح التي قامت بها الدولة الموريتانية، والتي تمثل أهم المصادر لتحديد المراكز الحضرية في موريتانيا، يلاحظ من خلال هذه الإحصاءات أن هنالك شرطين أساسيين إذا توَفَّر أحدهما في أي تجمع سكاني اعْتُبِر ذلك التجمع حضريًّا، وهذان الشرطان هما:

---

[1] – محمد عالي ولد التقي، الخدمات والمجال في ولاية اترارزة، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، ص: 37.

[2] – لفظ مدينة مشتق من الفعل تمدّن؛ وتمدن الشخص أي تحضر في مكان يتوفر على جميع شروط الحضارة من صناعة وتجارة وخِدمات. ويرى صبري فارس الهيتي أن لفظ مدينة مشتق من فعل: دان يدين أي حكم، فهي إذن مكان إقامة القاضي، راجع بهذا الخصوص: صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 28.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، المدينة تفاعل اجتماعي وتفاعل حضاري، مجلة عالم الفكر، العدد 2، المجلد 38، أكتوبر، 2009، ص: 7.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المدينة تفاعل اجتماعي وتفاعل حضاري، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

- إذا بلغ عدد سكان التجمع 5000 نسمة فأكثر؛
- وإذا كان التجمع عاصمة لولاية أو مقاطعة تُقدِّم خدمات إدارية واقتصادية وثقافية وصحية (المعيار الإداري والتجهيزي والوظيفي).

وقد اعتبرت الدولة الموريتانية في الإحصاءين العامين للسكان والمساكن لسنة 1988 و2000 أن جميع المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة تعتبر مراكز حضرية، أما في الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2013م، فقد اعتبرت الدولة الموريتانية أن كل عواصم المقاطعات مُدُنًا بغض النظر عن حجم سكانها، لكنها أبقت على المعيار العددي للسكان بالنسبة لباقي المستقرات البشرية.

إجمالا، فإن مختلف التعريفات التي عرفتها المدينة الموريتانية، تبقى جزيئة وغير كافية من الناحية الجغرافية؛ ذلك أنها تخفي العديد من أبعاد تطور المدن، خاصة وأن مفهوم المدينة يتطور باستمرار ويزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

i. نشأة ومسار المجالات الحضرية في موريتانيا

شهد المجال الموريتاني خلال العقود الأخيرة تحولات قوية من حياة الظعن والبداوة إلى حياة الاستقرار والتمدين؛ حيث تخلى جل المجتمع عن حياة الظعن والترحال تحت وطأة التحولات المناخية التي قوّضت ركائز الاقتصاد الريفي الذي تقوم عليه حياة سكان الريف في موريتانيا، وهو ما أدى إلى نزوح ريفي نحو المراكز الحضرية؛ وهذا ما جعل موريتانيا تصنّف في مقدمة الدول العربية التي تعرف تحضرا متسارعا.

1- الاستيطان البشري القديم في المجال الموريتاني: البدايات الأولى لنشأة المدينة الموريتانية

تدل الشواهد الأثرية على قدم وجود الإنسان في الفضاء الموريتاني بصورة عامة منذ العصر الحجري القديم وخلال فتراته الرئيسية الثلاث: الآشولية والموستيرية والعطرية، شأن البلاد الموريتانية في ذلك شأن مناطق كثيرة من الصحراء الكبرى. وإلى الجنوب الغربي من بلدة "فديرك" الحالية –الواقعة بالقرب من مدينة ازويرات– تم التعرف على مجموعة من الآثار التي خلفها إنسان الفترة الآشولية في موقع سكني أثري مهم بالقرب من تقاطع دائرة العرض 22° شمالا مع خط طول 13° غربا.

وتشمل هذه الآثار بقايا مواد غذائية، من بينها عظام أفْيَال وأبقار وتماسيح وحيوانات أخرى لم تعد موجودة اليوم مثل: قلب الرّاوِي، وقلب الظليم...؛ وقد قُدِّر تاريخ هذا الموقع بنحو 90000 سنة قبل الحاضر[1]؛ أي في فترة ظهور الإنسان العاقل. ويرى بعض الباحثين أن بدايات الوجود البشري في

[1] – تجدر الإشارة إلى أن المقصود بقبل الحاضر أي قبل سنة 1950م، ويوافق هذا التاريخ سنة البدء في تقدير التواريخ اعتمادا على الكربون.

الأرض الموريتانية الحالية تعود إلى تاريخ أقدم من هذا[1]. يرتبط الوجود البشري في موريتانيا بشكل وطيد بالمناخ؛ حيث من المعلوم أن الصحراء الكبرى بدأت تتشكل منذ نحو مليون سنة، وأخذت تشهد تعاقب فترات جافة وأخرى رطبة تتفاوتان طولا وشدة، ويُرجّح أن مناخ الصحراء الكبرى أخذ منذ ذلك التاريخ يسير في خط انحدار متجها نحو الجفاف. وفي مناطق متعددة من الصحراء الموريتانية التي كانت أكثر رطوبة وُجِدت آثار تُثبت قِدم وجود الإنسان حول التلال الصخرية وشواطئ البحيرات في ظهر" ولاته" و" تيشيت" و" آدرار التمر" (الخريطة: 1) و" تيرس زمُور" ومنطقة الغلاوية في شمال شواطئ المحيط الأطلسي. وقد كان لإنسان العصر الحجري الحديث حضور كثيف في الأرض الموريتانية بشكل لافت للنظر، وخصوصا في المناطق التي سبق وأن استوطنها إنسان العصر الحجري القديم، غير أن بؤر استيطان المجموعات البشرية منذ الألف الخامسة قبل الحاضر تقع بالقرب من شاطئ المحيط الأطلسي. وتؤكد الشواهد الأثرية أن إنسان العصر الحجري الحديث استوطن الشاطئ الموريتاني بشكل دائم تقريبا منذ 7000 سنة قبل الحاضر وبكثافة عالية، ومارس نشاطاته المعيشية بما تسمح له به البيئة الشاطئية مثل: صيد الأسماك والسلاحف، وتربية الأبقار والضأن، والقنص؛ وقد استعمل في غذائه المحار والرخويات[2]. وقد اختار إنسان العصر الحجري الحديث مواضع مستقراته على ضفاف البحيرات وقرب الخلجان الضحلة التي تكونت أثناء الغمر البحري لأجزاء من الشاطئ الموريتاني فيما عُرف بعصر الغمر" النواكشوطي. وقد عاشت في الوسط البحيري مجموعة من المعديات (Gastropodes)؛ وهي أصداف تعرف محليا بعد موتها" بآغوافيل"، ويطلق عليها ما دامت حية" بوعلاله"، واستخدمت هذه القواقع منذ القرون الأولى والوسطى حُليا وآنية. كما شهدت صناعة الأواني الفخارية في المنطقة التي تقع فيها مدينة نواكشوط اليوم انتشارا وتطورا كبيرين، وما تزال شواهدهما ماثلة للعيان في معظم نواحي هذه المدينة.[3] يمكن القول دون مبالغة، إن المناخ هو الذي نحت الكيان الموريتاني وأعطاه ملامحه الإثنية والاجتماعية، قبل أن تصبح لعوامل أخرى مثل الدولة الحديثة والعولمة أدوار أكثر تأثيرا منه[4]. جدير بالذكر أن إعمار المنطقة بلغ ذروته قبل 3000 سنة من الحاضر ؛ حيث ثبت أن مجموعات كبيرة من أسلاف البربر

---

[1] – Robert Vernet, Préhistoire de Mauritanie, centre culturel français de Nouakchott, 1993, p 33.

[2] – روبير فرني، الأركيولوجيا في إفريقيا الغربية: الصحراء والساحل، ترجمة بوبا ولد محمد نفع، نواكشوط، 2002، ص: 139.

[3] – محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من 1703–1860م، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1989–1999، ص: 54.

[4] – المحجوب ولد بيه، موريتانيا جذور وجسور، ط1، مكتبة القرنين 21/15، نواكشوط، موريتانيا، 2016، ص 35.

قدِمت من شمال إفريقيا؛ وهذا ما تؤكده المصادر التي تحدثت عن تاريخ الهجرات في المنطقة، والتي أكدت أن هنالك مجموعة من الليبيين البربر الذين هاجروا من ليبيا إلى منطقة آدرار في موريتانيا؛ وذلك ابتداءً من القرن الثالث الميلادي، وهو التاريخ نفسه الذي يُرجح أن تكون مجموعة صنهاجة، قد تركت فيه مواطنها متجهة صوب المغرب الأقصى ثم الصحراء متأثرة في ذلك بالضغط المتزايد الذي مارسته عليها قبائل" زناته". وقد تمكن هؤلاء البربر مستخدمين أسلحة حديدية وعربات تجرها خيول أولا وجمال ثانيا في القرنين الثالث والرابع الميلادي من التوغل في المنطقة، والسيطرة عليها مُزيحين المجموعات النزنجية جنوبا[1]. ويعتقد بعض الدارسين أن صُوّر تلك العربات بقيت على طول الطريق –الذي كان يسلكه أسلاف البربر– الرابط بين آدرار شمالا مرورا بتگانت ثم أظهر" تيشيت" وولاته باتجاه نهر النيجر، كما توجد صور لتلك العربات في جبال" أفله" وكتلة" آركيز" الصخرية. وعموما، فإن المعطيات لا تسعفنا بتفاصيل ملموسة عن الحضور الصنهاجي في المنطقة، فلم نعثر قبل المصادر العربية على معلومات دقيقة عن حضورهم جنوب الصحراء وإن كانت تلك المعلومات ظلت ناقصة سواء فيما يتعلق بتاريخ هجرتهم إلى غرب الصحراء أو فيما يخص تاريخ المنطقة الاجتماعي عموما؛ لأن التركيز وقتها كان على التجارة عبر الصحراء ومسالكها ومراكزها الأساس والقيّمين عليها بشكل أو بآخر.

وقد أكد" موني" على وجود علاقات مستمرة على مدى ألف سنة (ما بين القرن السابع قبل الميلاد والقرن الرابع قبل الميلاد) بين طرفي الصحراء عن طريق الخيول أولا ثم الجمال ثانيا، وأردف قائلا إن بربر الصحراء الجنوبية الغربية كانت لديهم حضارة قديمة نقلوها إلى السكان الزنوج الذين كانوا على صلة بهم مثل: معرفة بعض المعادن، والتقنيات الجديدة، وزراعة بعض النباتات، وحتى بعض الأفكار الدينية. ومال إلى الاعتقاد بأن البربر هم الذين شقوا طريق العربات ما قبل التاريخية واستغلوها، وأنهم كانوا وقتها يشغلون تقريبا كل المجال الذي يقطنه حاليا أسلافهم البيضان باستثناء بعض الأراضي الساحلية مثل: تگانت والحوض التي استولوا عليها بعد ذلك من السودان. ويسود الاعتقاد أن ما سيعرف بصنهاجة اللثام كانوا قد هجروا سهول إفريقيا والمغرب الأوسط منذ القرن الثالث الميلادي وانزاحوا نحو المغرب الأقصى ومنه رحلوا إلى الصحراء تحت ضغط قبائل زناتة. ولا يسعفنا "بطليموس" وأضرابه من الكتاب القدامى بمعطيات تذكر عن الملثمين وصحرائهم مما يترك

---

[1]– محمد الأمين ولد سيدي أحمد، السلطة والفقهاء في إمارة الترارزة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ط1، مطبعة المنار، نواكشوط، موريتانيا، 2003، ص: 29.

فراغا كبيرا في المعطيات عنهم قبل الجغرافيين والمؤرخين العرب[1]. وإذا كانت الهجانة العرقية هي الظاهرة القارة في تعمير الصحراء في العصر الحجري الحديث[2]، فإن العلاقة بين المكونات البشرية في المنطقة قد عرفت تطورا نوعيا منذ الألف الأولى قبل الميلاد تتمثل في انتشار حضارة ما يعرف في الكتابات الأوروبية المعاصرة" بالليبيين البربر" في عموم المنطقة الممتدة بين الصحراء ونهري السينغال والنيجر. ومعلوم أن التجمعات التي تُطلق عليها اسم مدينة، كانت معروفة قديما في إفريقيا؛ وهذا ما تثبته المواقع الأثرية التي تنتشر في القارة الإفريقية. فقد شهدت المجتمعات الصحراوية تجمعات أو جماعات منذ العصر" انيوليتيكي"، وهي ليست مُدنا بالمعني الحقيقي، غير أنها قرى معمرة بساكنة مستقرة؛ وهذا ما تشهد عليه مدن" أوداغوست" و" كومبي" صالح الضاربتين بجذورهما في التاريخ؛ وقد ساهمت هاتان المدينتان في تنشيط التجارة عبر الصحراء وفي انتشار الإسلام[3].وأخيرا، فإن المجال الموريتاني شهد أحداثا بالغة الأهمية سواء على الصعيد السكاني أو على الصعيد الاقتصادي، أبرزها: دخول الإسلام عبر خطوط التجارة بين شمال إفريقيا وبلاد السودان؛ أما الحدث الأخير فيتمثل في دخول الاحتلال الفرنسي إلى موريتانيا بعد فترة طويلة من الصراع بين الدول الأوروبية على الشواطئ الموريتانية (البرتغال، إسبانيا، هولندا، إنجلترا، وفرنسا) من أجل السيطرة على هذه السواحل والتحكم في تجارة الصمغ العربي والرقيق[4].

---

[1] – لا يتسع المقام لتتبع روايات هؤلاء عن الملثمين ومضاربهم في الصحراء؛ مما يجعلنا نقتصر على هذه النماذج، ومن أجل التوسع أكثر في الموضوع، راجع محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية مع الفرنسيين، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

[2] – Chamla M. C, Les populations du Sahara et des régions limitrophes: études des restes humains néolithiques et protohistoriques, 1968, p 604.

[3] - Armelle Choplin, op, cit, 2006, p 77.

[4] – محمد المختار ولد السعد، حرب شر ببّه أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، مشروع التقاليد المكتوبة والمروية، المطبعة الوطنية، نواكشوط، موريتانيا، 1993، ص: 11.

الخريطة (1): المدن القديمة في موريتانيا

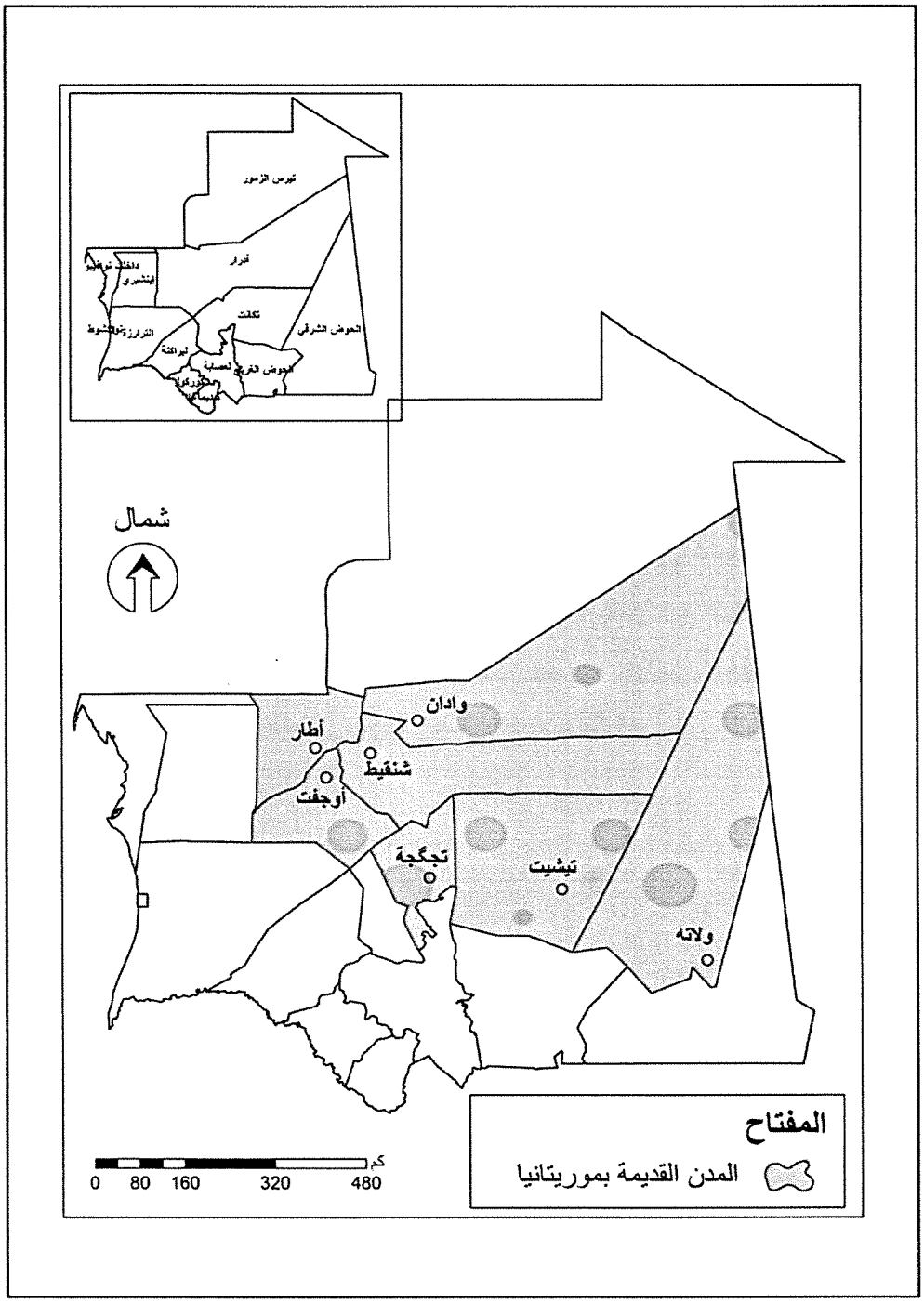

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على مصادر متنوعة.

ومن خلال الخريطة أعلاه يتضح أننا أضفنا إجرائيا مدينة أطار وتجگجة وأوجوفت إلى المدن الأربع القديمة نظرا لأن هذه المستقرات الحضرية الثلاث كانت موجودة قبل المستعمر؛ الذي تبنى مدينة أطار وتجگجة.

2- الاستيطان البشري الحديث: من حياة الظعن والبداوة إلى الاستقرار والتمدين

لم تعرف موريتانيا على أيدي بني حسان قيام مستقرات حضرية جديدة، فقد كانوا يحتقرون سكان المُدن، ويسيطرون على مجموعات يعتمد أغلب سكانها على تربية الحيوانات، التي تتعرض غالبا للنقوق في سنوات الجفاف التي تحدث على شكل دورات في هذه المنطقة؛ وهو ما يجعل الإنسان في هذا المجال الصحراوي الضنين يلجأ إلى حلول يكون أولها في أغلب الأحيان الحروب؛ والحرب عندما تبدأ يكون سكان المستقرات الحضرية أول ضحاياها ما لم تكن تلك المستقرات تملك حصونا مادية أو معنوية منيعة تقيها؛ وقد تحدّث الرحالة البرتغاليون الذين سجلوا ملاحظاتهم عن المجال الموريتاني في تلك الفترة عن هذه الوضعية، وإن بشيء من المبالغة والمركزية الأوروبية، في تلك الفترة مع تزايد اهتمام الأوروبيين بها منذ منتصف القرن الخامس عشر بالنسبة للبرتغاليين، أما الهولنديون فبدأوا تواصلهم بالشاطئ الموريتاني منذ القرن السادس عشر، في حين أن الفرنسيين والإنجليز بدأوا اهتمامهم بالجنوب الغربي من المجال الموريتاني منذ أواسط القرن السابع عشر كما تشير إلى ذلك المراجع المتوفرة.

2-1- تأثير الاستعمار في نشأة وتطور المجالات الحضرية: يمكن القول إن المستعمر الفرنسي لعب منذ تغلغله في المجال الموريتاني عبر البوابة التروزية دورا فاعلا ومؤثرا في إنشاء مراكز حضرية سعى إلى أن تلعب أدوارا عسكرية وإدارية كما هو الحال بالنسبة لكل من مدينة المذرذرة وبوتلميت وعيون العتروس والمجرية وألاگ وافديرك وبئر أم اكرين (الخريطة: 2) أو أدوارا اقتصادية مثل محطات نهر السينغال؛ التي ظل بعضها حتى وقت قريب يمثل ميدانا للتبادل خلال رواج تجارة الصمغ العربي، ثم تحول، لاحقا، إلى مراكز إدارية يسير من خلالها المستعمر الظهير الريفي القريب.

الخريطة (2): المدن الاستعمارية في موريتانيا

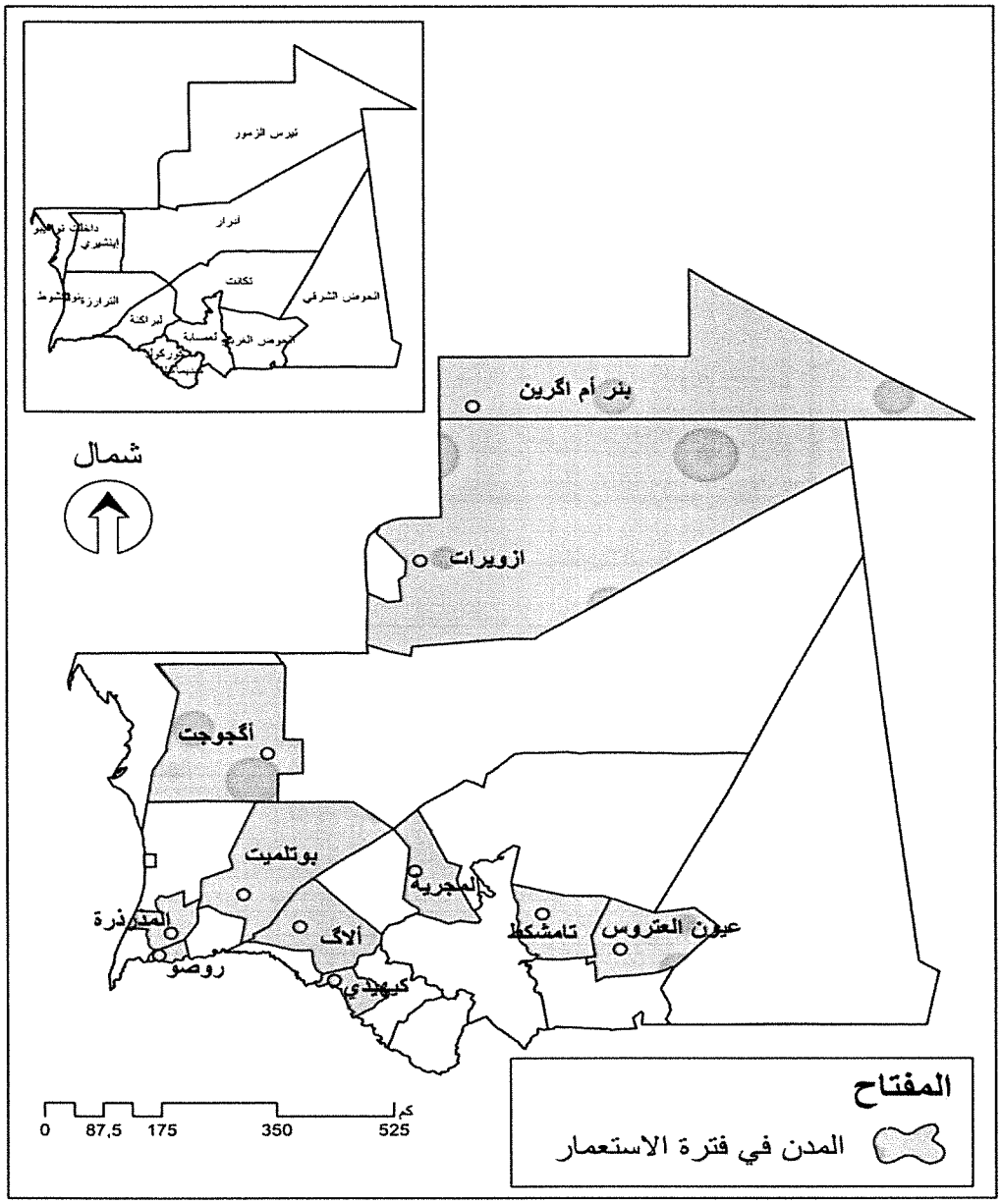

المصدر: من إنجاز الباحث بناء على مصادر مختلفة.

2-2- الاستقلال وتأسيس الدولة الحديثة: تبلور المدن وبداية التحول نحو التحضر

لم تستثمر فرنسا طيلة الفترة التي احتلت فيها موريتانيا غير جزء من عائدات هذا البلد الذي ظل خاضعا لرحمة السماء وما تجود به من أمطار شديدة التذبذب، سيئة التوزيع، وكانت البنى التحتية القليلة التي أُنشئت فيه هزيلة ولا تفي بالغرض المطلوب؛ فالتعليم والصحة والنقل مثلا في وضعية كارثية؛ ففي سنة 1956م لم يتجاوز عدد الملتحقين بالتعليم 5500 طفل من أصل 185000 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و12 سنة؛ أي أن التعليم النظامي لم يشمل في هذه السنة سوى 3% من الأطفال الذين هم في سن الدراسة؛ ولا وجود لمستشفى واحد، أما الطرق فكلها ترابية رديئة التمهيد، وليس فيها إطلاقا طريق معبد. وفوق ذلك كله لم تكن لموريتانيا عاصمة تدار منها خلال فترة الاحتلال كلها، بل كانت موريتانيا تدار من مدينة " سينت الويس" السينغالية. ولم يكن من المعقول منح الاستقلال لمستعمرة ليست لها عاصمة، فأخذت فرنسا تعد العدة لإقامة عاصمة تضعف مطالب المغرب[1].

وبعد حصول البلاد على الاستقلال باشرت الدولة الناشئة، حينها، تهيئة مجالها الجغرافي وحوزتها الترابية، فركزت على إنشاء ودعم المراكز الحضرية الناشئة حينئذ مثل: نواكشوط ونواذيبو وازويرات (الخريطة: 3). وقد ساهمت عوامل عديدة في السنوات الأولى للاستقلال في تحريك الظاهرة الحضرية واستقرار السكان في موريتانيا، من أهمها: **تكون سلطة سياسية مستقلة، وإنشاء العاصمة السياسية نواكشوط، وهيكلة المجال الموريتاني، وظهور وتكون المراكز الحضرية الجديدة، وبروز عوامل اجتماعية جاذبة بالوسط الحضري، وظهور حاجات جديدة، والتدخل الحكومي في مجال الاقتصاد، والاستثمارات العمومية ومشاريع الاستقلال الخصوصية، علاوة على دخول العملة الوطنية والعلاقات التجارية الجديدة، وتأسيس التعليم العصري**[2].

إجمالا، فإن مرحلة ما بعد سنة الاستقلال (1960)، برزت بعدها معالم قفزة حضرية تمثلت في النمو السريع لمدينة نواكشوط عاصمة الدولة الموريتانية الفتيّة، وفي هذه المرحلة يعتبر قيام الدولة الموريتانية الحديثة بمثابة المحرك الأساسي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع، فصارت مدينة بوتلميت بعد ذلك أهم المعاقل الإدارية والسياسية والعسكرية للمحتل الفرنسي في

---

[1] – محمد بباه ولد محمد ناصر، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا؛ نواكشوط نموذجا، بحث لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008، ص:52-53.

[2] – عبدوتي ولد عالي، الاقتصاد الموريتاني: المسيرة، الملامح، المؤشرات، المركز الموريتاني للدراسات، 2011، ص: 123-124.

موريتانيا، التي بنى فيها قلاعا ومباني لا يزال بعضها قائما إلى اليوم، والتي اتخذها مقرا لوجوده في موريتانيا؛ حيث ظلت المقرّ الرئيسي ل" دائرة الحكم" (سركل) في ولاية الترارزة وإينشيري حتى استقلال موريتانيا. وقد لوحظ في هذه المرحلة أن معظم المدن التي ظهرت وتطورت قد ارتبطت في بدايتها وفي اكتسابها للوصف الحضري ببداية الاحتلال لموريتانيا[1] وبالديناميكية التي تحكمت في مسار ظروف السكان فيما بعد، والتي فرضت على نسبٍ هامة من هؤلاء السكان الاستقرار في تلك المراكز الناشئة؛ التي لم تلبث أن جذبت إليها فئات محدودة من السكان كالتجار وبعض أفراد المجتمع البدوي الذين لفظتهم الحياة البدوية[2].

وقد كان لسياسة تشجيع البدو الرحل على الاستقرار والتحضر دور كبير في زيادة المستقرات الحضرية في مرحلة الاحتلال، والتي شهدت نشأة وتطور جزءٍ هام مما يمكن أن يُطلق عليه "**الجهاز الحضري**" في أغلب المجال الموريتاني.

وعموما، يمكن التأكيد في هذه المرحلة مثلا على البدايات الأولى لنشأة مدينة روصو وبوتلميت والمذرذرة والتحولات التي طبعتهما من قرى وتجمعات حضرية ناشئة حينها إلى مُدن.

---

[1] – يوسف عبد المجيد فائدة وآخرون، الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، القاهرة، 1978، ص: 782.

[2] – وهنالك المدن الصناعية الجديدة التي ارتبطت نشأتها ومسارها بشكل كبير باستغلال مناجم الحديد والنحاس والخدمات الإدارية مثل: مدينة ازويرات، وأگجوجت، ونواذيبو، ونواكشوط، راجع بهذا الخصوص: فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى سنة 1975 (ترجمة محمد بن بوعلية بن الغراب)، منشورات دار جسور للنشر، نواكشوط، 2013.

الخريطة (3): المدن ما بعد الاستقلال

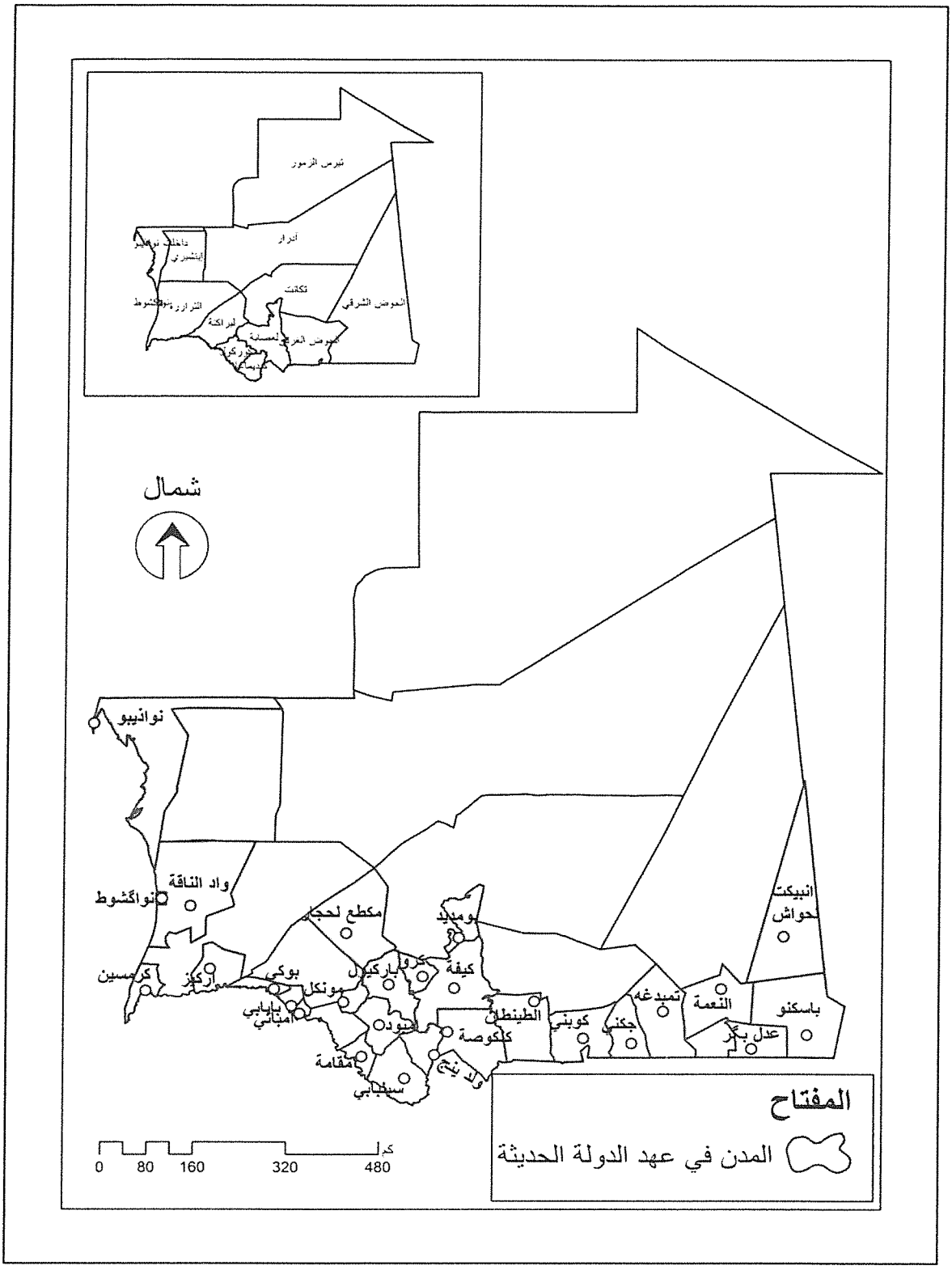

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على مصادر متعددة.

وسنعمد في هذا السياق، من أجل توضيح هذه الديناميكية الحضرية التي شهدتها المراكز الحضرية، إلى تقديم مقارنة لثلاث مراكز حضرية (ما قبل الاستعمار، الفترة الاستعمارية، ثم ما بعد الاستقلال) (الشكل: 1).

الشكل (1): مقارنة ما بين مدينة وادان وبوتلميت ونواكشوط

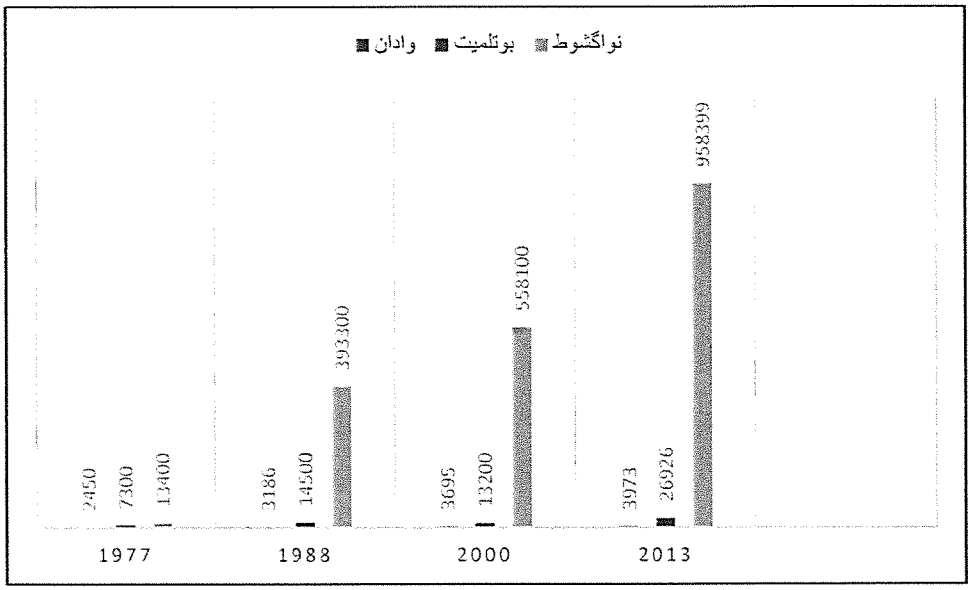

المصدر: تجميع وإنجاز الباحث بناء على بيانات المكتب الوطني للإحصاء، الإحصاءات العامة للسكان والمساكن سنوات 1977، 1988، 2000، و2013.

ويلاحظ من خلال الشكل (1) أنه في البداية كانت الهيمنة للمدن القديمة نتيجة لانعدام أي مراكز حضرية أخرى، لكنها سرعان ما تحولت لصالح المدن الاستعمارية وما بعد الاستقلال؛ وهو ما يعكس بجلاء أن هنالك مدُنا نمت بالتبني ومدنا اندثرت بعدم التبني. وفي هذا الصدد فقد أدت نشأة المدُن الحديثة ببريقها وجاذبيتها.. إلى تراجع تطور المدن القديمة، وهو ما حدث عكسه في المغرب مثلا حيث نجد أن المدينة القديمة نمت وتطورت بموازاة المدينة الحديثة دون أن تؤدي إلى اضمحلالها وأبرز مثال على ذلك مدينتا مراكش والدار البيضاء...

ii. العوامل المؤثرة في ديناميكية للمجالات الحضرية في موريتانيا

لقد ارتبطت نشأة المدن وتطورها قديما وحديثا بعوامل عديدة، نلخصها في الآتي:

1- **طبيعة الموقع والموضع:** لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الموقع الجغرافي الأمثل يتحكم في اختيار مواضع جميع المدن الموريتانية، حيث نجد أن بعض هذه المدن شُيد أساسا على سهول في موقع ملتقى محاور المواصلات بالقرب من النهر كما هو الحال بالنسبة لمدينة روصو وبوگي وكيهيدي أو بالقرب من الموانئ مثل: مدينة نواكشوط ونواذيبو أو حول المناجم المستغلة

مثل: مدينة ازويرات وأگجوجت. وفي هذا السياق، فإن لمواضع المدن القديمة خصوصيات ترتبط بطبيعة السياق الذي نشأت وتطورت فيه، حيث نجد أنها غالبا ما توجد بالقرب من مصدر مهم للمياه، وقد استفاد بعض هذه المدن من الطبيعة الطبغرافية للأرض في الحماية خطر الهجوم الخارجي.

عموما، فإن طبيعة الأرض التي شُيدت عليها المدن الموريتانية فرضت عليها التوسع في الاتجاهات التي يسمح بها طبيعة الموضع، حيث نجد أن مدينة بوتلميت مثلا التي شُيدت على أرض غير مستوية توسعت في الاتجاهات المنخفضة عكس الجهات المهددة بغزو الرمال.

2- **موجات الجفاف المتتالية:** لقد أخلّ تعاقب موجات الجفاف خلال العقود الماضية بتوازن أنماط العيش التقليدية التي كان يعتمد عليها السكان في معيشتهم، وهو ما دفع سكان الأرياف إلى المدن الموريتانية بشكل عام، ويعتبر جفاف نهاية الستينات بالنسبة للسكان الموريتانيين أقوى تأثير على المراعي والمزارع والغطاء النباتي نتيجة طول فترته مقارنة بنوبات الجفاف المحدودة التي ما تزال عالقة بالذاكرة (1940-1941) والتي رافقت الحرب العالمية الثانية. وقد يكون من الإنصاف القول إن فترة الجفاف الأخيرة عرفت قمتين حادتين (1971-1972) و(1983-1984) كانتا وراء كثير من عمليات الاستقرار والتحضر الفوضويتين كما ساهمت في تناقص نسبة الرحل من إجمالي السكان[1].

وبصورة عامة، فقد ساهمت ظاهرتا الجفاف والتصحر في تنامي ظاهرة التحضر وفق وتيرة أذهلت الباحثين، نظرا لوقعهما الشديد على الاقتصاد الريفي بشقيه الرعوي والزراعي، وهو ما دفع سكان البدو الرحل الذين كانوا يشكلون غالبية سكان موريتانيا إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن مشكلين فقر بئيسة حولها، أو الاستقرار في تجمعات قروية بالقرب من مناطق ظعنهم، وسوف تتطور هذه التجمعات فتصبح قرًى تفتقد إلى مستلزمات الحياة والبقاء.

3- **توفر الخدمات الأساسية عامل مؤثر في زيادة رقعة المدينة:** تساهم الخدمات التعليمة والصحية والطرق والمواصلات في جذب أعداد كبيرة من السكان إلى المراكز الحضرية، وهو ما ينجم عنه تغيرات عمرانية واجتماعية واقتصادية على مستوى المدن، وقد تكون الخدمات جاذبة أو طاردة في نفس الوقت؛ حيث أن النقص الكبير لهذه الخدمات في المناطق الريفية تنجم عنه هجرة سكان الأرياف إلى المدن كما حدث في معظم البوادي القريبة من المدن الموريتانية والتي هجرها

---

[1] – سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص: 221-235.

جل سكانها، وهو ما أدى إلى اختفاء الكثير من الآبار المحيطة بهذه المدن أو نقل اسمها من المنطقة الأصلية إلى منطقة الظهير القريب منها؛ علاوة على أن توفر الخدمات بشكل نسبي في المراكز الحضرية يسبب هجرة سكان المدينة إلى مدن أخرى تكون أكثر منها حظا على مستوى توفر الخدمات، فقد حصل هذا الشيء بالنسبة لمدينة بوتلميت مثلا في الفترات الماضية حيث تركها معظم سكانها بحثا عن ظروف أحسن فانتقلوا مختارين أو مجبَرين إلى مدينة نواكشوط كما عبّر عنه بعض أفراد عينة الدراسة.

4- **عجز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها عن تحقيق طموحاتها:** نفّذت موريتانيا من خلال نظام التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهجته منذ العام 1963 إلى 1985 أربع خطط اقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبنّت هذه الخطط جملة من أهداف والاستثمارات في مختلف القطاعات، وتراوحت نتائجها بين التقصير المخل والحد الأدنى في بعض الحالات والتباين نتيجة لذلك بين المتوقع والمنفذ؛ مما جعل المحصلة النهائية للعملية تشكل إحدى اللبنات الأساسية في إطار العوامل التي ساعدت على خلق الحوافز والدوافع لدى السكان لاختيار سبيل الهجرة نحو المدن (المراكز الحضرية)[1]، وقد كان من أبرز نتائج هذه الخطط: **ترقية قطاع البنى التحتية ودعم الاقتصاد الحديث على حساب الاقتصاد الريفي (التقليدي).**

إن إلقاء نظرة فاحصة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تُمكّن صاحبها من الخروج بنتيجتين هامتين تتمثل أولاهما في: **عدم توحيد مجالها الزمني الذي تمتد عليه هذه الخطط (رباعية أو خماسية)، أما النتيجة الثانية فتتعلق بالانقطاعات التي تفصل أحيانا بين الخطة والتي تليها**؛ حيث جاءت الخطة الأولى رباعية مُغطية الفترة الممتدة ما بين 1963-1966، أما الخطة الثانية فجاءت رباعية وغطت الفترة الممتدة ما بين 1970-1973م، في حين جاءت الخطة الثالثة أولى خطة خماسية نظرا لأن سابقتيْها كانتا رباعيتين وقد غطّت هذه الخطة الفترة الممتدة من 1976-1980؛ وقد استفادت هذه الخطة من المسح الذي قِيم به للمراكز الحضرية (المدُن) مطلع سنة 1975م تمهيدا للتعداد العام لسنة 1977م؛ حيث قُدمت تقديرات أقرب للصواب بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان وأعداد النشطين وتوزيعهم في مختلف القطاعات.

---

[1] – سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (الثنائي الحرج)، مرجع سبق كره، ص: 217.

أما الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985) فهي ثاني خطة خماسية تعرفها البلاد وآخر خطة تحمل هذا الاسم (خطة) حتى الآن؛ نظرا لأن الفترة اللاحقة لها أصبحت فترة برامج إصلاح هيكلي، وقد استفادت هذه الخطة من نتائج تعداد 1977م وأعطت تصوّرا يغطّي فترة أطول (حتى سنة 2000) معتمدة في منطلقاتها على تشخيص الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد مع نهاية عقد السبعينات ممثلة في تنامي القطاع الثالث على حساب القطاع الريفي، ووجود هجرات كبيرة متجهة صوب المدن؛ التي ستعرف اختلالات كبيرة بسبب تدفق موجات المهاجرين الذين تدهورت مقومات الحياة البدوية التي كانوا يعيشون فيها.

ثم إن مرحلة الخطط الاقتصادية السابقة استمرت ما يناهز عشرين سنة (1963-1984)، وقد شهدت العشرية الأولى منها نموا اقتصاديا قويا بفضل حيوية القطاع المنجمي الحديث، الذي انطلق بقوة دفع هائلة يقف وراءَها اتحاد لشركات متعددة الجنسيات ممثلة في شركة" ميفرما" (MIFARMA) والقطاع الريفي الذي حُظي بظروف مناخية ملائمة، رغم عدم حصوله على ما يكفي من الدعم الحكومي الذي ركّز على القطاعات الحديثة (التعدين والخدمات والبنى التحتية)، ومن خلال استقراء للمؤشرات الاقتصادية عشية الاستقلال وخلال العشرية الأولى يتضح مدى أهمية الحيوية الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الموريتاني في فترته الأولى[1].

4-1- مرحلة برامج التكيف الهيكلي (1985-2000): تقليص للمجهود التنموي في مجال الخدمات والتجهيزات الحضرية

دخلت البلاد هذه المرحلة منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم بعد فترة من انعدام الاستقرار السياسي؛ أي منذ سنة 1979 وحتى 1984م عندما أطاح الرئيس السابق معاوية ولد سيدْ أحمد ولد الطايع بنظام الرئيس محمد خونه ولد هيداله واستولى على السلطة، وأوقف نزيف الصراع على السلطة بين العسكريين؛ الذين تعاقب منهم عليها أكثر من أربع رؤساء خلال خمس سنوات.

وقد دخلت موريتانيا بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في **سلسلة من برامج التكيف الهيكلي** بدأت منذ العام 1985م ببرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، الذي غطّى الفترة الممتدة من 1985 وحتى 1988م؛ وقد أشفع هذا البرنامج ببرنامج الدعم والدفع الذي يغطّي الفترة ما بين 1989-1991م؛ وبعد هذين البرنامجين استمرت برامج التكيف الهيكلي المُتمثلة في **وثيقتي الإطار للسياسة**

[1] – عبدوتي ولد عالي، الاقتصاد الموريتاني: المسيرة، الملامح، المؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الاقتصادية اللتين اعتُمدتا ما بين 1992-1995م، وكذلك **الاستراتيجية التنموية** التي تغطي الفترة ما بين 1998-2001م[1].

لقد اتسم الطرح الذي تبنّته البرامج الهيكلية في خصوصيتها في كثير من الجوانب المتصلة بإعادة النظر في التوجهات الاقتصادية السابقة، التي نجم عنها فشل منحاها التنموي وتراكم العجز في ميزان المدفوعات وتنامي المديونية الخارجية؛ ولذا جاءت برامج الإصلاح الهيكلي من أجل تلافي تلك الأوضاع وتصحيح مسارها مع ما يتطلبه ذلك من تخفيف التزامات الدولة تجاه المجتمع وضرورة مساهمة المواطنين في أعباء المشاريع المُنفذة[2]. وقد قُدر حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة التي يغطيها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي ب 55.1 مليار أوقية[3]. وقد جاء برنامج الدعم والدفع من أجل تصحيح الاختلال الاقتصادي العميق المتراكم على مدى الفترات السابقة والشروع في مجموعة من الإصلاحات، وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا البرنامج 45317.7 مليون أوقية.

إجمالا، فقد أوضحت الحصيلة التقييمية للأهداف المرسومة لبرنامج الدعم والدفع على المستوى الاجتماعي أنها كانت دون المأمول؛ حيث أن معدل الالتحاق بالمدارس لم يحقق النسبة المرسومة له كهدف (9% سنويا)؛ ذلك أن نسبة التمدرس انتقلت سنة 1989 من 46% إلى 50% فقط سنة 1991م (بزيادة لم تتجاوز 5%).

وعلى مستوى الجانب الصحي فقد أدت عوامل عديدة إلى جعله أكثر تأثرا من المستويات الأخرى؛ نظرا لانتشار الأمراض المعدية، ونقص الوقاية، واستمرار سوء التغذية، وارتفاع نسبة الوفيات خاصة في صفوف الرُضع (127‰)، كما أن وفيات الحوامل إبان الرضع تصل إلى 559 وفاة لكل 100000 ولادة، غير أن هذه الحالة رافقها بيانات هامة بين الولايات ومختلف شرائح السكان[4].

وفي هذا السياق، فقد عرفت التنمية الحضرية مشاكل عديدة ناجمة عن تفاقم مشكلة الهجرة المتزايدة من الريف نحو المدن والذي لم تفلح الخطط ولا البرامج الهيكلية في تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية (الأرياف الطاردة) التي تدمر اقتصادها التقليدي مثل: النمو العشوائي الملحوظ الذي عرفته بعض المدن الموريتانية مثل العاصمة نواكشوط، ونواذيبو، وروصو وفي الدرجة الثانية مدينة بوتلميت مثلا؛ وقد نجمت عن هذا النمو العشوائي أزمات متنوعة خاصة على مستوى السكن والتشغيل

---

[1] – عبدوتي ولد عالي، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص: 23-24.

[2] – سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

[3] – أي ما يناهز 643 مليون دولار أمريكي.

[4] – سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 239.

والخدمات والتجهيزات الحضرية، وقد زاد من هذه التحديات توقف العديد من التمويلات التي كان يمنحها الشركاء التنمويون لموريتانيا؛ وهو ما جعل الحكومة الموريتانية تشرك القطاع الخاص في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات عديدة مثل بناء المدارس وتشييد مشاريع المياه والسدود؛ وخلق مشاريع صغيرة مدرة للدخل ترمي إلى تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية النائية.

4-2- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2000-2015): آثار إيجابية على مستوى الخدمات

دخلت موريتانيا مطلع الألفية الثالثة مرحلة جديدة باعتمادها إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر، لم يخرج عن المنطق الليبرالي رغم تأكيده على الأبعاد الاجتماعية، وضرورة تنمية المحيط الاقتصادي للفقراء، وتتلخص أهداف هذا الإطار في أفق 2015م في: إعطاء الأولوية لمحاربة الفقر في كافة النشاطات والاستراتيجيات التنموية؛ وتعتمد هذه الاستراتيجية على المحاور الأربعة التالية: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الموريتاني وتقليل تبعيته للعوامل الخارجية، وإرساء النمو والإنتاجية في المحيط الاقتصادي للفقراء، وتنمية الموارد البشرية وتسهيل النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية التعليمية والصحية، وتطوير التنمية المؤسسية بناءً على تطوير الحكامة الرشيدة والإشراك الفعّال لكل الفاعلين في مجال محاربة الفقر[1].

وقد افترضت الحكومة في هذه المرحلة على أن قطاع الخدمات سيظَل المحدد الرئيسي للنمو في موريتانيا، وبناءً على ذلك ستعمل على تذليل العوائق التي تعيق تطور القطاع الخاص طبقا للبرنامج الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى تنمية قطاع البناء والأشغال عبر تنفيذ مشاريع هامة في قطاع النقل والتنمية الحضرية والريفية[2].

وعلى المستوى الاجتماعي فقد شهد معدل الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسة ارتفاعا ملحوظا تمثل في انتقاله من 5% إلى 9.3% سنة 2014، كما عرفت نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي تحسنا معتبرا؛ حيث انتقلت من44.7% سنة 1988 إلى 72.4% سنة 2013[3].

وأخيرا، فإن المسح العام الذي قِيم به للظروف المعيشية للسكان في موريتانيا لسنة 2014 يوضح أن النفاذ إلى الخدمات مرتبط أساسا بالخدمات الأكثر توفرا في الوسط الحضري وهي: المدرسة الابتدائية (63.5%)، ثم الماء الصالح للشرب (62.1%)، ثم النقل العمومي (42.6%)، والكهرباء (76.9%)،

---

[1] – République Islamique de Mauritanie، Cadre Stratégique de lutte contre la pauvreté, 2001,p 2.

[2] – عبدوتي ولد عالي، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[3] – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الطاولة المستديرة لموريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

والإعلام (32.6%)، والبنى التحتية للتعليم الثانوي (26.2%)، والإنترنت (17%)، والأمن (16.8)، والمستشفيات (15.5%)، والقضاء (12%)، والمصارف البنكية (11.2%)، ثم الصرف الصحي (9.8%)، والترفيه (7.5%)، والبريد (4.6%)، والصحافة المكتوبة (3.2%)[1].

5- **محاور الاتصال:** شكل محور نواكشوط-النعمة، الذي يربط شرق البلاد بغربها بمسافة تصل إلى 1100 كم، قطبا متميزا في جذب السكان الذين اتخذوا من هذا الطريق ملاذا يوفر لهم سهولة الاتصال بالمركز الحيوي في موريتانيا (نواكشوط)، علاوة على ما يوافق جوار الطريق من تقليل لتكاليف نقل الركاب والبضائع مقارنة بالمناطق المعزولة.

عموما، فقد ساهمت محاور الطرق وخاصة محور طريق الأمل في استيطان سكان البدو الرحل بأعداد معتبرة بمحاذاة هذه المحاور الطرقية؛ حيث لم تمنع أحيانا ندرة المياه الصالحة للشرب وانعدامها أحيانا أخرى في بعض الأماكن من استقرار هؤلاء السكان حول هذه المحاور معتمدين على جلب المياه من مناطق بعيدة.

الخاتمة

لقد تأثرت نشأة ومسار الديناميكية الحضرية في المجال الموريتاني بعوامل عديدة، أهمها: العوامل الجغرافية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية؛ ولئن كانت نشأة المدن ترجع إلى أسباب سياسية في المقام الأول ثم إلى أسباب اقتصادية في المقام الثاني، فإن كل مدينة تجد نفسها منذ نشأتها مرتبطة بشكل وطيد بطريقة الانتقاء البدئي؛ وتكاد هذه القاعدة تنطبق إلى حد كبير على المدن الموريتانية بصفة عامة.

وفي هذا السياق، فقد مرّ مسار الظاهرة الحضرية في المجال الموريتاني بتاريخ طويل، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل (مرحلة ما قبل الاحتلال، ومرحلة الاحتلال، ثم مرحلة ما بعد الاحتلال)؛ ففي **المرحلة الأولى** لم يكن يوجد في المجال الموريتاني سوى المراكز الحضرية التاريخية المبنية على أسُس معمارية تقليدية، يمكن اعتبارها بمثابة تجمعات سكنية قارّة، تعرف هذه المدن بالمدن القديمة مثل: "شنقيط"، "وادان"، "تيشيت"، و"ولاته. أما **المرحلة الثانية** فترتبط ارتباطا وثيقا بدخول المحتل الفرنسي إلى المجال الموريتاني عبر البوابة التروزية؛ ذلك أنه يمكن وصف كل التجمعات المتبلورة خلال هذه المرحلة بأنها مدن "فرنسية"؛ أي أن فرنسا لعبت دورا كبيرا في نشأة هذه المدن وساهمت

[1] – التقرير الوطني حول وضعية النظام التربوي في موريتانيا، 2014، ص: 89.

في رسم مسارها. في حين أن المرحلة الأخيرة تتمثل في استقلال الدولة الحديثة عن المحتل الفرنسي، وقد اتسمت هذه المرحلة ببداية الظهور الفعلي للمدن التي ستتطور فيما بعد لتصبح على ما هي عليه الآن.

وهكذا، فإن العوامل التي تقف وراء ظاهرة استقرار السكان في المدن هي في المقام الأول عوامل مترابطة بدرجة كبيرة، حيث أن علاقة السبب والمسبب حاضرة بشكل جلي؛ فقد كان للجفاف والتصحر أثر بالغ على الواقع الاقتصادي الذي اتسم بسيادة قطاع ريفي ضعيف البنية يعتمد على أساليب ووسائل تقليدية في الإنتاج، مما هيأ الظروف الملائمة للبحث عن أماكن للاستقرار تكون بالقرب من المدن.

وقد آزر العوامل السابقة عجز خطط التنمية وبرامجها عن تحقيق طموحاتها ومراميها مضيفة بذلك صعوبات إضافية إلى جدلية ظاهرة التمدين وموفرة في الوقت نفسه عاملا مهما للتباين بين المناطق المغبونة في الاستثمارات والمشاريع التنموية وتلك المحظوظة نسبيا.

قائمة المصادر والمراجع

- البقالي العزيز، دينامية المشهد الحضري لمدينة وادي زم، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة السلطان مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011-2012.
- الأكحل المختار، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية؛ هضبة بن سليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2004.
- سعيدوني ناصر الدين، المدينة تفاعل اجتماعي وتفاعل حضاري، مجلة عالم الفكر، العدد 2، المجلد 38، أكتوبر، 2009.
- عبد المجيد فائدة يوسف وآخرون، الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار نافع للطباعة، القاهرة، 1978.
- فرني روبير، الأركيولوجيا في إفريقيا الغربية: الصحراء والساحل، ترجمة بوبا ولد محمد نفع، نواكشوط، 2002.
- فارس الهيتي صبري، جغرافية المدن، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- ولد السعد محمد المختار، إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من 1703-1860م، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1989-1999.
- ولد المحبوبي سيدي عبد الله، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (الثنائي الحرج)، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1996.

☜ ولد محمد بباه ولد محمد ناصر، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا؛ نواكشوط نموذجا، بحث لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007-2008.

☜ ولد عال عبدوتي، الاقتصاد الموريتاني: (المسيرة، الملامح، المؤشرات)، المركز الموريتاني للدراسات، 2011.

☜ ولد التقي محمد عالي، الخدمات والمجال في ولاية اترارزة، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018.

☜ ولد سيدي أحمد محمد الأمين، السلطة والفقهاء في إمارة الترارزة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ط1، مطبعة المنار، نواكشوط، موريتانيا، 2003.

☞ Paul Robert, dictionnaire de la langue française, deuxième édition.

☞ Belhedi A. Repère pour l'analyse de l'Espace, 1984.

☞ Robert Vernet, Préhistoire de Mauritanie, centre culturel français de Nouakchott, 1993.

☞ Chamla M. C, Les populations du Sahara et des régions limitrophes: études des restes humains néolithiques et protohistoriques, 1968

☞ République Islamique de Mauritanie، Cadre Stratégique de lutte contre la pauvreté, 2001.